الأمم المتحدة

A/65/72–E/2010/13

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 April 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٦١ من القائمة الأولية*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت**
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام في قراره ٢٠٠٩/٣٤ أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أيضا في قرارها ٦٤/١٨٥ أن يقدم إليها تقريرا بهذا الشأن في دورتها الخامسة والستين. ويقدم هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استجابة لقراري الجمعية والمجلس.

* A/65/50.

** E/2010/100.

130510 110510 10-32194 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل*

موجز

إن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وتدابير الاعتقال التعسفي، واستخدام القوة بشكل غير متناسب، وتدمير الممتلكات، وهدم المنازل، وفرض القيود على التنقل، وعدم منح رُخص البناء، وسياسات الإغلاق، كلها أمور لا تزال تشدد وطأة المشاق الاقتصادية والاجتماعية التي يكابدها السكان الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من القيود التي يفرضها الاحتلال، واصلت السلطة الفلسطينية تحقيق التقدم في تنفيذ برنامجها الإصلاحي وخطتها الأمنية وفي بناء المؤسسات.

وقد تسببت العمليات العسكرية الإسرائيلية في مقتل ٦٧ فلسطينيا وجرح ١٤٥ آخرين في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى شباط/فبراير ٢٠١٠. وفي نفس الوقت واصل الناشطون الفلسطينيون شن الهجمات وإطلاق الصواريخ على إسرائيل من قطاع غزة، وإن كان ذلك بمعدل أقل مما شهدته السنوات السابقة.

وفي الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى شباط/فبراير ٢٠١٠ دمرت السلطات الإسرائيلية ٢٢٠ من الهياكل المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية). وتشرّد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني نتيجة لعمليات الهدم هذه. وفي القدس الشرقية المحتلة هدمت السلطات الإسرائيلية حوالي ٨٠ من الهياكل المملوكة للفلسطينيين في الفترة بين شباط/فبراير ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١٠، مما أسفر عن تشرد حوالي ٢٦٠ فلسطينياً.

* تود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإعراب عن تقديرها للمساهمات الجوهرية التي قدمها في هذا التقرير كل من إدارة الشؤون السياسية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

أما الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة في أعقاب استيلاء حماس بالقوة على غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فقد دخل عامه الثالث في آب/أغسطس ٢٠٠٩. ويؤثر الحصار سلبا على إعادة الإعمار وتحقيق الانتعاش الاقتصادي في القطاع، إلى جانب ما يسببه من تفاقم في الأوضاع الإنسانية. وخُففت إجراءات العبور بصفة عامة في أغلب نقاط العبور الواقعة في الضفة الغربية شرقي الحاجز. غير أنه حدثت زيادة مطردة في عدد نقاط التفتيش المتنقلة (المخصصة لأغراض معينة) المنشأة لفترات قصيرة، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

وواصلت إسرائيل أنشطة الاستيطان غير الشرعي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، التي تتنافى مع التزاماتها بموجب خريطة الطريق. وأعلنت إسرائيل في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إصدار ''أمر بتجميد'' الاستيطان في الضفة الغربية لمدة ١٠ أشهر، غير أن الوقف لا ينطبق على منطقة القدس الشرقية.

وظل الجولان السوري تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. واعتبر مجلس الأمن في قراراه ٤٩٧ (١٩٨١) قرار حكومة إسرائيل فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغيا وباطلا ليس له أثر قانوني دولي. ولا يزال هذا الضم يؤثر على حياة وحقوق الإنسان للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل.

أولا – مقدمة

١ – شدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٤/٢٠٠٩ على أهمية إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٥٤٤ (٢٠٠٤) ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية[١] بصيغتها التي تم تأكيدها في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية المعقودة في الدوحة يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩؛ وكذلك امتثالا للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني. ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى رفع القيود الصارمة المفروضة على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك القيود الناشئة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية الجارية، ونظام إغلاق المناطق المتعدد المستويات، وإلى اتخاذ تدابير عاجلة أخرى بغرض التخفيف من حدة الحالة الإنسانية البائسة في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة. ودعا المجلس جميع الأطراف إلى احترام قواعد القانون الإنساني الدولي، والإحجام عن العنف الموجه ضد السكان المدنيين، وفقا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[٢]. ودعا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى أن تتوقف عن تدمير المنازل والممتلكات، والمؤسسات الاقتصادية، والأراضي الزراعية والبساتين، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في الجولان السوري المحتل. وأكد المجلس من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، غير شرعية وتشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعا إلى التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى امتثال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة[٢]. وأكد أيضا أن الجدار الذي تقوم إسرائيل بتشييده في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، يتنافى مع القانون الدولي، ويعزل القدس الشرقية، ويفتت الضفة الغربية، ويضعف بشدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، ودعا في هذا الصدد إلى الامتثال التام للالتزامات القانونية الواردة في الفتوى التي أصدرتها محكمة

(١) اتخذها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الرابعة عشرة المعقودة في بيروت يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (انظر الوثيقة A/56/1026-S/2002/932، المرفق الثاني، القرار ٢٢١/١٤).

(٢) United Nations Treaty *Series*, Vol. 75, No 973.

العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤[٣]، وفي قرار الجمعية العامة دإط -١٥/١٠. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار.

٢ - وأعادت الجمعية العامة في قرارها ١٨٥/٦٤ تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه، وطالبت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر. واعترفت الجمعية العامة بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية أو إتلافها أو ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر بأي شكل من الأشكال، بسبب التدابير غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأكدت الجمعية أن الجدار الذي تقوم إسرائيل بتشييده حاليا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويحرم الشعب الفلسطيني حرمانا خطيرا من موارده الطبيعية، ودعت في هذا الصدد إلى التقيد التام بالالتزامات القانونية الواردة في الفتوى الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية وفي القرار دإط - ١٥/١٠. وطلبت الجمعية إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد تقيدا دقيقا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، فيما يتعلق بتغيير طابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وطلبت أيضا إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الكف عن اتخاذ أي إجراءات تضر بالبيئة، بما في ذلك إلقاء النفايات بجميع أنواعها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وهو ما يشكل خطرا جسيما على مواردهما الطبيعية، ولا سيما الموارد من المياه والأرض، ويهدد بيئة السكان المدنيين وصحتهم ومرافقهم الصحية. وطلبت الجمعية كذلك إلى إسرائيل أن تتوقف عن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية، بما فيها أنابيب الإمداد بالمياه وشبكات الصرف الصحي، وهو ما تترتب عليه جملة أمور، منها إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار.

(٣) انظر A/ES-10/273 و Corr.1؛ انظر أيضا الآثار القانونية المترتبة على تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، فتوى محكمة العدل الدولية الواردة في تقريرها لعام ٢٠٠٤، الصفحة ١٣٦ من النص الإنكليزي.

ثانيا – الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

الوفيات والإصابات

٣ – تسببت العمليات العسكرية الإسرائيلية في الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ في قتل ما مجموعه ٨٥ فلسطينيا وجرح ٨٤٥ آخرين. ووقعت معظم الخسائر البشرية في سياق الغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة[٤]. وعلاوة على ذلك نسبت وزارة الصحة الفلسطينية مقتل ٢٤٢ مواطنا فلسطينيا في قطاع غزة إلى الحصار الذي فرضته إسرائيل على القطاع، وما نتج عنه من إعاقة توفير الرعاية الطبية المناسبة في غزة (انظر الفقرات ٥٨-٦٠)[٥].

٤ – ومنذ فرض الحصار على قطاع غزة تكاثرت الأنفاق تحت الحدود مع مصر، ويعمل في تشغيلها آلاف من الناس الذين تتعرض حياتهم للخطر يوميا. وبالفعل فقد ٧٤ فلسطينيا حياتهم وجُرح ١٢٩ آخرون أثناء عملهم في أنفاق تحت الحدود بين قطاع غزة ومصر. ومنهم عشرة قُتلوا و ٣٥ جُرحوا بسبب الغارات الجوية الإسرائيلية. وبدون تخفيف الحصار يظل من المُرجح فقدان المزيد من الأشخاص حياتهم وجرح آخرين[٤].

٥ – وفي الضفة الغربية أسفرت العمليات العسكرية الإسرائيلية عن وفاة ١٨ فلسطينيا وإصابة ما لا يقل عن ٧٠٠ آخرين بجراح. ووقعت بعض هذه الخسائر البشرية في سياق المظاهرات المناهضة للجدار في قريتي نعلين وبلعين. وأدت الحوادث المتصلة بالمستوطنين أيضا إلى وقوع ١٤٤ إصابة في صفوف الفلسطينيين في عام ٢٠٠٩[٤].

٦ – في نفس الوقت، تواصلت الهجمات التي يشنها المقاتلون الفلسطينيون وإطلاق الصواريخ نحو إسرائيل في عام ٢٠٠٩، وإن كان ذلك بمعدل أقل مما شهدته السنوات السابقة. وفي الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠، سُجل وقوع ٥ قتلى وإصابة ١١٤ شخصا في صفوف الإسرائيليين بسبب هجمات واشتباكات مع الفلسطينيين[٦].

---

(٤) مساهمة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التقرير.

(٥) وزارة الصحة للسلطة الفلسطينية، انظر:
http://www.moh.gov.ps/newsite/ar/index.php?page=siegevictims&archive=true&pagenum=1.

(٦) قاعدة بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الإلكترونية للخسائر.

الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

٧ - نفذت القوات الإسرائيلية، متذرعة بشواغل أمنية، ما لا يقل عن ٦٣١ ٥ عملية تفتيش في الضفة الغربية واعتقلت ٥٣٨ ٣ فلسطينيا في الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠. وجرت معظم عمليات التفتيش في شمال الضفة الغربية[٤]. وحسب مصادر رسمية فلسطينية كان ٤١٥ ٧ فلسطينيا رهن الاحتجاز في السجون الإسرائيلية في نهاية عام ٢٠٠٩. وحتى نهاية كانون الثاني/يناير من عام٢٠١٠، قيل إن أكثر من ٣٠٠ طفل فلسطيني كانوا محتجزين في السجون الإسرائيلية[٧].

٨ - وكان حوالي ٦٥٠ فلسطينيا رهن الاحتجاز الإداري (الاحتجاز دون توجيه تهمة أو محاكمة)، من بينهم ٥ أطفال. ووردت أنباء عن عدة حالات للحرمان من الحق في مراعاة الأصول القانونية[٤].

تشريد السكان وتدمير الممتلكات ومصادرها

٩ - في الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، هدمت السلطات الإسرائيلية ٢٢٠ من الهياكل المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك ٩٢ مبنى سكنيا، في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية). وشُرد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني نتيجة لعمليات الهدم هذه التي كان المبرر وراء جميعها تقريبا هو الافتقار إلى رخصة البناء، على نحو ما تشترطه السلطات الإسرائيلية. إلا أنه يكاد يكون مستحيلا أن يحصل الفلسطينيون على هذه الرخص، مما يضطر العديد منهم إلى البناء دون الحصول عليها. وقد وقع معظم عمليات الهدم في وادي نهر الأردن، حيث نُفذ أكثر من ١٠٠ عملية هدم في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي حادث جرى هناك في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، هدمت السلطات الإسرائيلية ٣٤ هيكلا يملكه فلسطينيون في بلدة خربة تانا بدوين. وأدت عملية الهدم هذه إلى تشريد ١٠٠ فلسطيني، من بينهم ٣٤ طفلا. وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات التي قدمتها وزارة الدفاع الإسرائيلية في عام ٢٠٠٧ أشارت إلى أن هناك ما يزيد على ٠٠٠ ٣ أمر بالهدم ما زال معلقا فيما يتصل بمباني المنطقة جيم[٤].

١٠ - وأكثر من ٨٠ في المائة من عمليات الهدم التي وقعت في المنطقة جيم في عام ٢٠٠٩ حدثت في مناطق أعلنتها السلطات العسكرية الإسرائيلية ''مناطق إطلاق نار''. والعديد من هذه المناطق التي تمثل حوالي ١٨ في المائة من مساحة الضفة الغربية، ظلت مناطق ''مغلقة'' خلال عدد من السنوات، مع أن العديد من السكان أفادوا بأنهم لم يروا قط الجنود

(٧) مساهمتا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسلطة الفلسطينية.

الإسرائيليين يتدربون قربها. والعديد من المجتمعات المحلية المقيمة في تلك المناطق كانت هناك قبل عام ١٩٦٧. وهي من بين أفقر المجتمعات المحلية في الضفة الغربية، وتعتمد في كسب رزقها على الزراعة والرعي على نطاق صغير[٤].

١١ - وفي القدس الشرقية المحتلة، هدمت السلطات الإسرائيلية حوالي ٨٠ هيكلا مملوكا للفلسطينيين في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى آذار/مارس ٢٠١٠. ويقال إن حوالي ٢٦٠ فلسطينيا شردوا نتيجة لعمليات الهدم تلك[٤]. ويمكن إضافة هذا الرقم إلى الفلسطينيين الـ ٤٩٥ ١ المقيمين في القدس الذين طردوا على يد السلطات الإسرائيلية ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، وحسب إفادة السلطة الفلسطينية، ألغت السلطات الإسرائيلية خلال عام ٢٠٠٩ أوراق هوية ٥٧٠ ٤ فلسطينيا من المقيمين في القدس الشرقية، وبذلك حرمتهم من حق الإقامة في المدينة[٨].

١٢ - وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، طردت القوات الإسرائيلية باستخدام القوة ٩ أسر تضم ٥٣ شخصا، من بينهم ٢٠ طفلا، في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة. وقد ظلت تعيش هذه الأسر المطرودة في المنطقة، وكلها لاجئة، منذ عام ١٩٥٦ بعد أن شيدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تلك المنازل على أرض منحتها حكومة الأردن. وقامت بعد ذلك مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين، بإذن من المحاكم الإسرائيلية وتحت حماية قوات الأمن الإسرائيلية، بالاستيلاء على منازل الأسر المطرودة. ومنذ ذلك الحين شهد الحي توترات بصورة اعتيادية بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين[٤].

١٣ - وفي الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، سُجل وقوع ١٢٩ حادثا ألحق فيه المستوطنون الإسرائيليون أضرارا بالممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك جرف واقتلاع وحرق ٤٠٠ ١ شجرة مثمرة و ٠٠٠ ٢ دونما من أراضي المحاصيل[٩]، بالإضافة إلى إلحاق الأضرار بالمنازل والمركبات. وقيمة الأضرار التي تلحق بالممتلكات بسبب المستوطنين كبيرة ولها أثر مباشر على سبل عيش الفلسطينيين من خلال ما يلحق من تلف مباشر بالأراضي الزراعية أو المراعي الفلسطينية أو منع الوصول إليها. وتؤثر هذه الأضرار في بعض الحالات على قدرة الفلسطينيين على الحصول على الخدمات الأساسية. وفي عدد من المناطق، يؤدي العنف المنهجي الذي يقوم به المستوطنون إلى تشريد الفلسطينيين[٧].

(٨) مساهمة السلطة الفلسطينية.

(٩) الدونم الواحد = ٠٠٠ ١ متر مربع.

الجدار العازل

١٤ - مجموع طول الجدار العازل، وفقا لما أقرته الحكومة الإسرائيلية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ هو ٧٢٣ كيلومتراً، أي ما يزيد عن ضعف طول خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر) الذي يبلغ طوله ٣٢٠ كيلومترا. ويمتد الجزء الرئيسي من الجدار العازل، أي نحو ٨٧ في المائة منه، داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة، وليس على الخط الأخضر[١٠].

١٥ - ويخترق الجدار العازل أعماق الضفة الغربية ليطوق المستوطنات ويجزئ الضفة الغربية إلى جيوب غير متصلة من الأراضي الفلسطينية معزولة عن باقي الضفة الغربية. وحتى شباط/فبراير ٢٠١٠، شُيد حوالي ٥٨ في المائة من الجدار العازل وكانت نسبة إضافية منه قدرها ١٠ في المائة في طور التشييد. وإذا ما استمر تشييد الجدار على النحو المقرر حاليا، فسيعزل حوالي ٩,٥ من الأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة وبعض أكثر أراضي الضفة الغربية الزراعية إنتاجية[٤].

١٦ - وحتى آذار/مارس ٢٠٠٩، كانت توجد في الجدار ٦٦ بوابة؛ ولا يُفتح أمام الفلسطينيين إلا نصفها، ولا يُفتح هذا النصف إلا أمام الحائزين على تصاريح خاصة من القوات الإسرائيلية. والبوابات التي تُفتح للفلسطينيين لا تُفتح إلا لساعات في اليوم[١١].

١٧ - ومازال الجدار يعزل الأراضي والموارد المائية لعدد كبير من الفلسطينيين، وخاصة المزارعين الذين، يحتاجون حاليا إلى تصاريح ''زائر'' للوصول إلى أراضيهم عبر بوابات معينة رغم كونهم يقيمون شرق الجدار. وفي شمال الضفة الغربية، أصبحت شروط الحصول على الرخص أكثر صرامة على مر السنين. وتُمنح في الوقت الحاضر رخص لما يقل عن ٢٠ في المائة من أولئك الذين كانوا يزرعون أراضيهم في المنطقة المغلقة قبل إكمال الجدار العازل[١٢].

---

(١٠) الوثيقة A/64/77-E/2009/13، الفقرة ١٤.

(١١) الوثيقة A/HRC/12/37، الصفحة ٢٦.

(١٢) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، Special Focus: *The Barrier Gate and Permit Regime Four Years On: Humanitarian Impact in the Northern West Bank (*November 2007). (www.ochaopt.org/documents /OCHA_SpecialFocus_BarrierGates_2007_11.pdf) تكرر هذا الرقم في دراسة استقصائية للمتابعة لنفس المجتمعات المحلية في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨. انظر أيضا الوثيقة A/64/77-E/2009/13، الصفحة ١٠.

١٨ - وتتسبب هذه التدابير في خسارة سنوية متوسطها ٥٣,٨ في المائة في إنتاج الزيتون في المنطقة[١٣]. وقد ترك بعض المزارعين أراضيهم بسبب تعذر الوصول إليها وارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية اللازمة، بما في ذلك الوقود، ولا يستطيعون بالتالي الحفاظ على سبل عيشهم. وعلاوة على ذلك، يمنع صغار مربي الحيوانات المجترة من الوصول إلى المراعي الخصبة الواقعة خلف الجدار، مما يتسبب في إرهاق المراعي في الأراضي المتاحة المحدودة. ويضطرون إلى تغذية ماشيتهم بالأعلاف طوال معظم السنة؛ وليس بوسع معظم مربي الحيوانات هؤلاء تحمل هذه النفقة، مما يضطرهم للاعتماد على المساعدة الإنسانية للحفاظ على سبل عيشهم[١٤].

١٩ - ويعزل الجدار البلدات الفلسطينية المكتظة بالسكان الواقعة حالياً داخل حدود بلدية القدس عن المدينة، ويعزل في نفس الوقت فعليا قرى الضفة الغربية المجاورة التي كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدس الشرقية. كما أن إكمال بناء الجدار العازل حول مستوطنة معالي أدوميم سيفصل فعليا القدس الشرقية المحتلة عن بقية الضفة الغربية وسيزيد من تقييد وصول الفلسطينيين إلى أماكن عملهم وحصولهم على الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأخرى ووصولهم إلى أماكن العبادة[١٥]. وإلى الجنوب، يفصل الجدار بالفعل بين بيت لحم والقدس. وسيؤدي تشييد الجدار حول مجموعة مباني مستوطنة غوش عتصيون إلى تمزيق وحدة أراضي بيت لحم والحد من قدرتها على النمو الطبيعي. كما أنه سيفصل المدينة عن الأراضي الزراعية التابعة لها التي تشمل ٩ بلدات فلسطينية يبلغ عدد سكانها نحو ٠٠٠ ٢٢ نسمة، وهي بلدات ستواجه قيودا في الحصول على الخدمات في بيت لحم، بما في ذلك الأسواق والخدمات الصحية والتعليم العالي.

٢٠ - ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية أمرت الدولة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بعد الحكم بأن طريق الجدار العازل الحالي يتسبب في أضرار غير تناسبية للفلسطينيين، بتغيير مجرى ثلاثة أجزاء من الجدار العازل في محافظتي قلقيلية وطولكرم. ومن المتوقع أن يسهل الطريق الجديد الذي أقرته المحكمة وصول المزارعين إلى بعض المناطق.

---

(١٣) منظمة الأغذية والزراعة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، Olive production losses by the wall (survey), 2009، مقتبس في مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(١٤) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(١٥) للاطلاع على تقييم لأثر الجدار العازل على سبل وصول الفلسطينيين إلى الخدمات والمرافق الصحية والتعليمية والدينية والاقتصادية في القدس، انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: *The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities: East Jerusalem, Update No. 7* (June 2007). انظر أيضا (www.ochaopt.org/documents/Jerusalem-30July2007.pdf) (A/64/77-E/2009/13، الفقرات ١٤-١٩).

القيود المفروضة على التنقل وسياسات الإغلاق، بما في ذلك تضييق سبل الحصول على المساعدة الإنسانية

حركة الأشخاص والسلع في الضفة الغربية

٢١ - حتى شباط/فبراير ٢٠١٠، كان هناك حوالي ٥٥٠ حاجز إغلاق داخل أراضي الضفة الغربية، أي أقل بثمانين حاجز إغلاق مقارنة بالسنة الماضية. وتشمل حواجز الإغلاق هذه ٦٩ نقطة تفتيش مزودة بجنود على نحو دائم، أكثر من نصفها يقع على طول الجدار العازل ويستخدم لتمكين الإسرائيليين من التنقل بين إسرائيل والمستوطنات، ولمراقبة دخول أعداد محدودة من الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح خاصة إلى القدس الشرقية وإسرائيل، ولمراقبة الدخول من وإلى البلدات الفلسطينية الصغيرة التي عزلها الجدار. وكل نقاط التفتيش هذه تقيد وصول الفلسطينيين إلى مناطق الضفة الغربية الواقعة على الجانب الآخر من الجدار العازل[٤].

٢٢ - وخفت بشكل عام إجراءات العبور في معظم نقاط التفتيش الواقعة شرق الجدار العازل، عقب إخراج الموظفين العسكريين من بعضها، ورفع الشروط المتعلقة بالرخص، والاقتصار على القيام بعمليات تفتيش وفحص للوثائق بشكل عشوائي. وبالإضافة إلى ذلك، خففت السلطات الإسرائيلية القيود التي تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية، بما في ذلك تمديد مواعيد فتح معبر طرقوميه للسلع التجارية بثلاث ساعات يوميا وحركة الحافلات السياحية عن طريق معبر الجلمة إلى الضفة الغربية. وقد عززت هذه التدابير التنقل والتجارة وتوافر السلع في المواقع المحددة التي نفذت التغييرات فيها[١٦].

٢٣ - غير أنه منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، حصلت زيادة مطردة في عدد نقاط تفتيش ''المتنقلة'' (المخصصة لأغراض معينة) التي تقام لفترات قصيرة في أنحاء الضفة الغربية[٤]. وتؤثر نقاط التفتيش هذه سلبا على الاقتصاد وعلى حركة الفلسطينيين.

٢٤ - ولا تشكل حواجز الإغلاق إلا جانباً واحداً من جوانب عديدة لنظام معقد لتقييد الحركة. ولذا فإن عددها الإجمالي وتوزيعها الجغرافي في وقت من الأوقات، وإن كانا يحملان دلالة، فإنهما لا يحصران النطاق الكامل لهذا النظام. ويؤدي الجدار العازل دورا رئيسيا في هذا النظام على نحو ما ذُكر آنفا. وبالإضافة إلى ذلك، أُعلنت على مر السنين نسبة تناهز ١٨ في المائة من الضفة الغربية ''منطقة عسكرية مغلقة''[٤].

(١٦) مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة.

٢٥ - وتقع مساحة إضافية نسبتها ٣ في المائة من الضفة الغربية داخل الحدود الخارجية لـ ١٤٩ مستوطنة ومنطقة صناعية إسرائيلية، يتعذر بشكل كبير على الفلسطينيين الوصول إليها[٤]. وقد كرست حكومة إسرائيل هذا الوضع في عام ٢٠٠٢ بواسطة إطار ''المنطقة الأمنية الخاصة'' الذي أقيمت على أساسه مناطق مغلقة عرضها ٣٠٠ متر (زيدت لاحقا إلى ٤٠٠ متر) حول عدد من المستوطنات[١٧].

٢٦ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أصدرت السلطات الإسرائيلية أمرا عسكريا يعلن المنطقة الواقعة بين الجدار العازل والخط الأخضر في محافظة الخليل منطقة عسكرية مغلقة. وفي نفس الشهر، أُصدرت ثلاثة أوامر عسكرية مماثلة فيما يتعلق بالأرض الواقعة بين الجدار العازل والخط الأخضر في أجزاء من مقاطعات سلفيت ورام الله والقدس وشمال بيت لحم. وكانت هذه أول أوامر من هذا القبيل تصدر منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عندما صُنفت جميع الأراضي الواقعة بين الجدار العازل والخط الأخضر في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية كمناطق مغلقة. واستنادا إلى تجربة المجتمعات المحلية المتضررة من الجدار العازل في شمال الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٣، تثير الأوامر العسكرية الجديدة شواغل خطيرة من الناحية الإنسانية فيما يتعلق بوصول الفلسطينيين إلى الأراضي وكسب رزقهم وحصولهم على الخدمات[٤].

٢٧ - ويحظر القانون الإسرائيلي دخول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية المحاطة أيضا بالجدار العازل، باستثناء الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية إسرائيلية خاصة بالقدس أو تصريحا من التصاريح الخاصة الصعبة المنال. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٨، يمنع الموظفون الطبيون (باستثناء الأطباء) والمرضى الذين يحملون تصاريح صالحة أيضا من الدخول إلى القدس الشرقية عن طريق نقطتي تفتيش خاصتين بالمركبات تقعان على الطريقين الرئيسيين المؤديين إلى المدينة وهما نقطتا تفتيش حزما والزعيِّم. وأثرت هذه القيود تأثيرا سلبيا على توفير خدمات الرعاية الصحية للسكان الفلسطينيين[٤].

٢٨ - وظلت مطالبات موظفي الأمن الإسرائيليين المتكررة بتفتيش مركبات الأمم المتحدة (ولا سيما الحافلات) عند نقاط التفتيش تتسبب في تأخير موظفي الأمم المتحدة إما نتيجة للدخول معهم في مفاوضات مطولة أو بقضاء الوقت في تغيير الطريق عبر نقاط تفتيش بديلة. وخلال عام ٢٠٠٩، ظلت الأونروا تواجه قيودا في الوصول إلى مجتمعات اللاجئين في الضفة الغربية، مع ما ترتب على ذلك من آثار كبيرة على قدرتها على تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. وأُبلغ عما مجموعه ٥٦٧ حادثا متعلقا بالدخول في عام ٢٠٠٩، مما أدى إلى تكبد الأونروا خسارة تقدر بحوالي ٦٢٥ يوم عمل أو ٤ ٦٨٨ ساعة[١٨].

(١٧) الوثيقة A/64/516 الفقرة ١٦.

(١٨) مساهمة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٢٩ - ولم يحدث تحسن كبير في معدلات أنشطة التصدير/الاستيراد، واستمرت العقبات التي تواجه التجار في المعابر التجارية للضفة الغربية. وتفرض الإجراءات التي يتم إنفاذها تكاليف إضافية على عمليات الاستيراد/التصدير. وتسببت القيود المفروضة على حجم الشاحنات وإنفاذ إجراءات التفتيش ونقل السلع من شاحنات لأخرى في أضرار للمنتجات، مما يزيد بالتالي من تكلفة هذه العملية[١٩].

القيود المفروضة على دخول قطاع غزة والخروج منه والأثر الناجم عن الحصار

٣٠ - دخل الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة بعد سيطرة حماس بالقوة على غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ عامه الثالث في آب/أغسطس ٢٠٠٩. ووفقا لما ذكره مسؤولون كبار تابعون للأمم المتحدة معنيون بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، يشكل الحصار المفروض على غزة عقابا جماعيا، وهو أمر محظور بموجب القانون الإنساني الدولي[٢٠]. وتذكر السلطات الإسرائيلية الشواغل الأمنية وغياب وقف إطلاق النار كمبرر للإبقاء على القيود المفروضة على دخول قطاع غزة والخروج منه.

٣١ - وظل معبر كارني التجاري بين إسرائيل وقطاع غزة مغلقا منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ما عدا لنقل القمح وعلف الحيوانات عن طريق الحزام الناقل المتحرك. وأتيح سابقا معبر ثانوي آخر في صوفا كبديل للمعبر الموجود في كارني، لكنه لم يشغل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، ارتفعت بشكل كبير أسعار نقل السلع الغذائية من ميناء أشدود الإسرائيلي إلى غزة[١٨]. وزاد العدد الإجمالي للشحنات التي جرى استيرادها إلى غزة خلال عام ٢٠٠٩ بحوالي ١٦ في المائة مقارنة بعدد شحنات عام ٢٠٠٨، أي ١١٠ ٣١ شحنة مقابل ٨٣٨ ٢٦. وشكلت هذه الشحنات ١٨ في المائة من حجم الواردات خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٧، قبل فرض الحصار. وعلاوة على ذلك، شكلت الأغذية ولوازم التنظيف/النظافة الصحية نسبة ٨٥ في المائة من السلع التي جلبها القطاعان الإنساني والتجاري خلال عام ٢٠٠٩، مقارنة بنسبة ١٧ في المائة قبل فرض الحصار. ومازالت عملية تخليص طلبات الاستيراد طويلة (عدة أسابيع)، ولا يمكن التكهن بها وتفتقر إلى الشفافية.

---

(١٩) مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقتبسة من تقرير نصف سنوي بشأن الحركة في معابر الضفة الغربية (آذار/مارس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

(٢٠) الوثيقة A/64/517، الفقرة ١٨.

٣٢ - وفي ١ كانون الثاني/يناير، أغلقت السلطات الإسرائيلية معبر نحال عوز الذي كان يستخدم لنقل الوقود من إسرائيل إلى غزة، مبررة ذلك بالشواغل المتعلقة باستخدام الأنفاق وخطر الهجمات. وقد جرى تحويل عملية توريد هذه السلع إلى معبر كيريم شالوم الجنوبي. وأدى هذا التغيير إلى خفض كبير في إمدادات غاز الطهي إلى غزة، وذلك بسبب انخفاض طاقة خط الأنابيب في كيريم شالوم - وهي أقل من نصف طاقة معبر ناحال عوز[٤]. غير أنه تجري أعمال لزيادة الطاقة في كيريم شالوم.

٣٣ - وأدى نقص وعدم انتظام إمدادات الوقود الصناعي اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة إلى تفاقم النقص المزمن في الكهرباء الذي تعاني منه غزة وتتسبب هذه الحالة في آثار إنسانية سلبية. وفي ظل نظام الاستيراد التقييدي الذي تفرضه إسرائيل (٢,٢ مليون لتر من الوقود أسبوعيا)، لا تستطيع محطة غزة لتوليد الكهرباء إنتاج سوى ربع متوسط الطلب على الكهرباء؛ ويلبى نصف الطلب عن طريق شراء الكهرباء من إسرائيل و ٥ إلى ١٠ في المائة من مصر، مما يتسبب في عجز دائم يتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة. ونتيجة لذلك، تضطر شركة الكهرباء في غزة إلى قطع الكهرباء لفترات تتراوح ما بين ٤ و ٨ ساعات يوميا في بعض أجزاء قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، في حالات عديدة أوقفت إسرائيل، متذرعة أيضا بمخاوف أمنية، عبور الوقود لعدة أيام متتالية، ونتيجة لذلك، نفذ ما لدى محطة توليد الكهرباء في غزة من وقود واضطرت إلى وقف العمل تماما، مما تسبب في قطع الكهرباء لفترات تصل إلى ١٦ ساعة يوميا في مدينة غزة. وفي حالة توفير ما يكفي من الوقود (٣,١٥ مليون لتر أسبوعيا)، تستطيع محطة توليد الكهرباء في غزة حاليا إنتاج ما يصل إلى ثلث الطلب على الكهرباء، مع أن هذا المستوى لا يزال دون الطاقة التي كانت موجودة قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عندما قصفت إسرائيل محطة توليد الكهرباء[٤].

٣٤ - ويحول الحظر المفروض على استيراد مواد البناء دون إعادة بناء معظم المنازل الـ ٥٠٠ ٣ التي دمرت والمنازل الـ ٩٠٠ ٢ التي تضررت بشكل كبير، والمنازل التي لحقتها أضرار طفيفة خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي الأخير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. كما يحول الحظر المفروض على استيراد مواد البناء دون تشييد الوحدات السكنية الـ ٥٠٠ ٧ المقررة لتلبية احتياجات سكان قطاع غزة المتزايدين بسرعة. ومازال أكثر من ٥٠٠ ٣ أسرة في حالة تشرد. وفي حين أن معظم هذه الأسر تعيش في شقق مستأجرة أو في منازل للأقارب، فإن حوالي ٢٠٠ أسرة مازالت تعيش في خيام أو في ملاجئ مؤقتة دون سقوف أو نوافذ أو أبواب لائقة[٤].

٣٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وافقت إسرائيل استثنائيا على استيراد ١٠٠ شحنة من الزجاج (كانت قد دخلت كلها تقريبا بالفعل إلى غزة)[٤] وبدأت ١٠٠ شحنة إضافية الدخول إلى غزة في ٣ آذار/مارس ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، خلال الأسبوع الممتد من ٢٣ شباط/فبراير، نسقت الهيئة الفلسطينية للطاقة عبور أربع شحنات من المواد اللازمة لشركة توزيع الكهرباء. إلا أن مشاريع بناء تقدر قيمتها بمبلغ ٧٦ مليون دولار كانت جارية قبل فرض الحصار مازالت معلقة، وتشمل إعادة إسكان اللاجئين الذين يعيشون في مساكن متداعية وإصلاح البنى التحتية العامة وتشييدها، مثل مرافق المياه وتصريف مياه المجارير والنفايات الصلبة[١٨].

٣٦ - ويشمل الحصار الإسرائيلي أيضا القيود المفروضة على نقل المبالغ النقدية من المؤسسات المالية في الضفة الغربية إلى قطاع غزة. وقد أدت أزمة السيولة النقدية ووقف استثمارات القطاع الخاص في قطاع غزة إلى انخفاض سريع في الائتمانات الحقيقية للقطاع الخاص[٢١].

٣٧ - كما تحظر السلطات الإسرائيلية التصدير من غزة وهذا عامل من العوامل الرئيسية التي تحول دون إعادة تنشيط اقتصادها. غير أنه منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، سمحت إسرائيل بتصدير بضع عشرات من شحنات أزهار الزينة والفراولة[٤].

٣٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، وسع الجيش الإسرائيلي نطاق ''المنطقة العازلة''[٢٢] التي أعلنها من جانب واحد إلى ٣٠٠ متر، أي ما يمثل ٣٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في غزة. ويقوم الجيش الإسرائيلي بإنفاذ احترام ''المنطقة العازلة'' عن طريق إطلاق النار وكذلك بتسوية الأراضي. ويشير المزارعون الفلسطينيون إلى أنه كثيرا ما يُقيد وصولهم، حسب الاقتضاء، إلى ما يتجاوز ٣٠٠ متر في المناطق الزراعية، وأحيانا إلى ما يصل إلى ١ ٠٠٠ متر من الحدود. وفي ٢٠٠٩، قتل أربعة فلسطينيين وجرح ١١ آخرون في حوادث عندما أطلق الجيش الإسرائيلي النار على مزارعين على مقربة من الحدود. وبالإضافة إلى القيود التي فرضها الدخول وتهديد السلامة الشخصية، تتضرر الأراضي الزراعية وآبار المياه وشبكات المياه نتيجة للتوغلات الإسرائيلية المتكررة في المناطق الحدودية لأغراض تسوية الأرض. وتساهم التدابير التي فرضها الجيش الإسرائيلي في ''المنطقة العازلة'' (إلى جانب الحصار وسوء الأحوال الجوية) في الصعوبات التي تواجه قطاع الزراعة في غزة[٤].

---

(٢١) مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(٢٢) عقب ''فك الارتباط'' بقطاع غزة الذي قامت به إسرائيل في آب/أغسطس ٢٠٠٥، أعلن الجيش الإسرائيلي ''منطقة عازلة'' على شريط أرضي عرضه ١٥٠ مترا يمتد على طول الحدود مع إسرائيل يحظر على الفلسطينيين الدخول إليه.

٣٩ - وعلاوة على ذلك، قُلصت تدريجيا المنطقة التي يسمح للصيادين بالصيد فيها إلى ٣ ميال بحرية في عام ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك، انخفضت العمالة في مجال صيد الأسماك بنسبة ٦٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، ولا يعمل حاليا سوى ٤٠٠ ٣ صياد و ٠,٣ في المائة فقط من سكان غزة يُلبون احتياجاتهم التغذوية من الأسماك[٢١].

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر اقتصاد غزة في الاعتماد بدرجة كبيرة على تهريب السلع من مصر عبر الأنفاق. ويقدر أن هناك ٠٠٠ ١ من هذه الأنفاق التي يعمل فيها آلاف الأشخاص. وتتيح هذه الأنفاق توريد مجموعة واسعة النطاق من السلع غير المتوفرة بطرق أخرى، بما في ذلك الأغذية والماشية والأجهزة الكهربائية والأثاث والملابس والوقود، ومعظمها بأسعار (ونوعية) أدنى من تلك التي كانت تستورد سابقا من إسرائيل. وهناك أيضا قلق بشأن التقارير التي تفيد بأن الأسلحة تهرب عبر الأنفاق. غير أن الحصار الإسرائيلي يسهم بشكل كبير في جدوى واستمرارية الأنفاق حيث يزيد تهريب السلع من الإضرار بالقطاع الخاص والتجارة المشروعة.

النشاط الاستيطاني الإسرائيلي

٤١ - يشكِّل النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية انتهاكات للعديد من أحكام القانون الإنساني، بما فيها المادة ٥٥ من قواعد لاهاي[٢٣] والمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة[٢] التي تنص على أنه ''لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحِّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها''. ويشكل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المستمر انتهاكاً صارخاً لهذا الحكم[٢٤].

٤٢ - وتفيد التقديرات بأن عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، بلغ ٢٠٠ ٣٠١ نسمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وهو ما يشكل نموا سنويا قدره ٤,٩ في المائة على مدى عام ٢٠٠٩. ومعدل النمو هذا أكبر بكثير من متوسط معدل النمو السكاني المسجل في إسرائيل البالغ ١,٨ في المائة سنويا[٢٥]. ويقيم المستوطنون في

(٢٣) للاطلاع على القواعد المرفقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧، انظر Camegie Endowment for international Peace, *The Hague Convertion and Decaration of 1899 and 1907* (New York, Oxford University Press, 1915).

(٢٤) انظر الوثيقة A/HRC/12/37، الفقرة ٥٧، الصفحة ٢٢، المقتبس منها في مساهمة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

(٢٥) المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، (www1.cbs.gov.il/population/new_2010/table1.pdf). وقد جرى حساب متوسط النمو السكاني على أنه يشمل المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية.

١٢٠ مستوطنة و ٩٩ ''مخفرا أماميا''[٢٦]، وجميعها مستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، كان ٠٠٠ ١٩٥ مستوطن إسرائيلي آخرين يعيشون في ١٢ مستوطنة في القدس الشرقية المحتلة[٢٧]. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كانت حوالي ٩٠٠ وحدة سكنية أخرى قيد البناء في معاليه أدوميم و ٨٠٠ في جيفات زيف عيليت (قرب القدس الشرقية). ويجري بناء مئات الوحدات السكنية الأخرى في بيتار عيليت ومودين عيليت، وأزيد من ٢٢ مستوطنة أخرى في الضفة الغربية[٢٨].

٤٣ - وإضافة إلى المستوطنات الحالية في القدس الشرقية، ما فتئت السلطات الإسرائيلية تخطط لبناء مستوطنة جديدة بين معاليه أدوميم والقدس الشرقية. وستتألف تلك المستوطنة، التي اصطلح على تسميتها خطة E1 أو ''East 1''، من حوالي ٠٠٥ ٣ وحدة سكنية لإيواء حوالي ٠٠٠ ١٥ مستوطن، إضافة إلى المناطق التجارية والسياحية[٢٩].

٤٤ - وأعلنت حكومة إسرائيل في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ عن ''أمر بتجميد'' الاستيطان لمدة ١٠ أشهر يحظر بموجبه أي نشاط جديد للبناء في مستوطنات الضفة الغربية، غير أنه أجاز مواصلة البناء عندما تكون أعمال إرساء الأساس قد بدأت بالفعل. وهناك عدد من التدابير في الميدان لإنفاذ تجميد الاستيطان وإزالة البؤر الاستيطانية. غير أن السلطات الإسرائيلية أفادت أيضا بوقوع انتهاكات عديدة لأمر التجميد، فضلا عن أنه لا ينطبق على المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية[٣٠].

٤٥ - وأفادت مؤسسة السلام في الشرق الأوسط بأن ٠٠٠ ٤ وحدة سكنية تقريبا كانت قيد البناء في مستوطنات الضفة الغربية خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٠. وبحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تفيد المؤسسة أنه لم يصدر سوى ١٤٠ ''أمرا بوقف الأعمال'' في مواقع البناء المخالفة للوقف المفروض[٣١].

---

(٢٦) منظمة ''السلام الآن''، (www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=61&docid=4372&pos=4).

(٢٧) الوثيقة A/64/516، الفقرة ١٣.

(٢٨) الوثيقة A/64/516، الفقرة ١٤.

(٢٩) الوثيقة A/64/516، الفقرتان ٢٣ و ٢٥.

(٣٠) منظمة ''السلام الآن''، (www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=61&docid=4564).

(٣١) Foundation for Middle East Peace, *Report on Israeli Settlement in the Occupied territories*, V. 20, no 1, January-February 2010, p. 4.

الموارد الطبيعية والمياه والبيئة

٤٦ - لا تزال خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي المقدمة إلى الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة غير كافية ولا يمكن الاعتماد عليها نوعاً وكماً. وتقوم السلطات وشركات المياه الإسرائيلية بسحب المياه من الأرض الفلسطينية المحتلة لإمداد المدن الإسرائيلية بالمياه، ثم تبيع الفائض إلى الفلسطينيين.

٤٧ - وتفيد التقارير بأن أزيد من ٢٠٠ مجتمع من المجتمعات المحلية الفلسطينية، البالغ مجموع سكانها ٠٠٠ ٢١٥ نسمة، غير موصولة بشبكة للمياه الجارية، وهي مضطرة لشراء المياه من موردي القطاع الخاص، بإنفاق ما يصل إلى ٢٠ في المائة من دخلها لهذا الغرض. ووفقا للبنك الدولي، يحصل الفرد من السكان الفلسطينيين على الربع فقط من حصة المياه التي يحصل عليها الإسرائيليون: فيبلغ نصيب الشخص من فلسطينيي الضفة الغربية ١٢٣ لترا يوميا في مقابل ٥٤٤ لترا يوميا بالنسبة للإسرائيليين. ويعيش بعض الفلسطينيين على مقدار لا يتعدى ١٠ إلى ١٥ لترا يوميا[٣٢]. وتفيد التقارير بأن الشركة الوطنية الإسرائيلية للمياه تقلص كثيرا إمدادات المياه الموفرة للمجتمعات المحلية الفلسطينية خلال أشهر الصيف، مما يتسبب في حالات نقص كبير في المياه، وذلك لتغطية تزايد الاستهلاك في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية[٣٣].

٤٨ - وتقترن أزمة المياه الحالية التي يعاني منها الفلسطينيون في الضفة الغربية بمشكلة المياه المستعملة التي تتسرب إلى الخزانات الطبيعية ومستودعات المياه الجوفية والجداول التي تمس الحاجة إليها. وبعض المستوطنات غير موصول بمرافق لمعالجة المياه المستعملة؛ ومن ثم تتدفق مياهها المستعملة غير المعالجة نحو المجتمعات المحلية الفلسطينية المجاورة لها. وقد أظهرت دراسة فلسطينية أن المحاصيل ومصادر المياه ملوثة في ٧٠ قرية فلسطينية تقع قرب المستوطنات[٣٣].

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

٤٩ - تفيد تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن الخسائر الاقتصادية المتراكمة في السنة التي أعقبت ''عملية الرصاص المسكوب'' تناهز ٨٠٠ مليون دولار[٣٤]. غير أن التقديرات بالأسعار الثابتة فيما يخص الفصل الرابع من عام ٢٠٠٩ أظهرت أن الناتج المحلي

(٣٢) مساهمة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مقتبسة من الوثيقة A/64/516، الصفحة ١٦.

(٣٣) الوثيقة A/64/516، الصفحة ١٧.

(٣٤) مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقتبسة من
.http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Gaza_lost_e.pdf

الإجمالي في الأرض الفلسطينية ازداد بنسبة ١,٦ في المائة مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠٠٩، كما أظهرت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠,٣ في المائة مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠٠٨ بالأسعار الثابتة أيضا مع استخدام عام ٢٠٠٤ كسنة الأساس[٣٥].

٥٠ - ووفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حدثت زيادة في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية أسهمت إلى حد كبير في الناتج المحلي الإجمالي. وأظهرت المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل نموا في الزراعة وصيد الأسماك والتعدين والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه وتجارة الجملة وتجارة التجزئة والنقل والوساطة المالية والإدارة العامة والدفاع، ومن هنا ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

٥١ - وقد أدى التدمير الجزئي للقدرة الإنتاجية الفلسطينية، وفقدان الأراضي والموارد الطبيعية بسبب المستوطنات والحاجز، والقيود المفروضة على العبور والتنقل، وازدياد المخاطر السياسية، وأشكال متضافرة أخرى من العراقيل المؤسسية والإدارية، إلى تقويض الاستثمار إلى حد ما. ونتيجة لذلك، ما فتئت قدرة القطاع الخاص على إيجاد فرص العمل تتراجع إزاء قوة عاملة متنامية. وأدى انهيار القطاع الخاص إلى زيادة الاعتماد على القطاع العام لغرض توفير العمل والتحويلات الاجتماعية. واستنفدت السلطة الفلسطينية قدرتها على التصرف بصفتها ''آخر ملاذ للتشغيل''، واضطرت إلى مباشرة إصلاحات مالية تشمل تجميد التوظيف والأجور وإلغاء الدعم المالي للخدمات[٢١].

٥٢ - ووفقا لتعريف فضفاض للبطالة بأنها النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون عن عمل، تراجعت نسبة البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى ٣١,٤ في المائة من السكان الذين هم في سن العمل في الفصل الثالث من عام ٢٠٠٩، مقارنة بنسبة ٣٢,٧ في المائة في الفصل الثالث من عام ٢٠٠٨. وتواجه النساء تمييزا منهجيا في سوق العمل: فقد بلغ نصيبهن من العمالة المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي نسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٨، مقارنة بنسبة ١٢,٣ في المائة في عام ١٩٩٩[٣٦]. وجدير بالذكر أن نسبة ٦٧ في المائة من العاطلين هي من فئة الشباب: فنصف الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة يعملون، فيما لا يعمل في صفوف الإناث من نفس الفئة العمرية سوى واحدة من كل سبع إناث[٣٧].

---

(٣٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps/desktopmodules/newsscrollEnglish/newsscrollView.aspx?ItemID=1122&mID=11170).

(٣٦) مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(٣٧) انظر http://imeu.net/news/printer0014747.shtml، مقتبس من مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٣ - وتخفي المؤشرات الاقتصادية عموما الاختلافات بين مختلف أجزاء الأرض (القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة). ويُظهر قطاع غزة أسوأ المؤشرات حيث إن الآثار المجتمعة للحصار وتدمير الممتلكات أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة وتعذر إعادة الإعمار لا تزال تؤثر سلبا على الظروف الاقتصادية. وخلصت دراسة استقصائية أجراها مؤخرا المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص في فلسطين إلى أن ٢٥٨ منشأة صناعية فقط في غزة قابلة للتشغيل مقارنة بأزيد من ٢ ٤٠٠ منشأة في عام ٢٠٠٦[٣٨]. ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات البطالة إلى ٤٢ في المائة مقارنة بنسبة ٣٢ في المائة قبل الحصار[٤]. وعَوَّض توسيع سلطات حماس للقطاع العام ونمو اقتصاد الأنفاق جزئيا العدد الكبير لفرص العمل المفقودة[٤].

٥٤ - وآخر البيانات المتاحة فيما يتعلق بالفقر هي بيانات لم تنشر، وهي تخص عام ٢٠٠٧. وتشير هذه البيانات إلى أن معدلات الفقر المطلق بلغت نسبة ٥٧,٣ في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي غزة، يعيش ٧٦,٩ في المائة من الأسر المعيشية تحت خط الفقر الوطني، بينما يعيش ٤٧,٢ في المائة من الأسر المعيشية في الضفة الغربية تحت خط الفقر الوطني[٣٦].

٥٥ - وبلغت معدلات التضخم لعام ٢٠٠٩ نسبة ٤,٣٤ في المائة. وشكلت أسعار الأغذية والمشروبات والملابس والأحذية والخدمات التعليمية والمساكن المحركات الرئيسية للارتفاع المفاجئ للأسعار الذي سبب التضخم[٣٩].

الحالة المالية

٥٦ - في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أعلنت السلطة الفلسطينية برنامجا بعنوان ”فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة“، أبرز أهمية تعزيز مؤسسات القطاع العام والاستفادة من الخطة التي وضعتها السلطة للإصلاح والتنمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠[٤٠].

٥٧ - وواصلت السلطة الفلسطينية تقدمها المحرز في مجال تنفيذ خطتها للإصلاح، وقد أفاد البنك الدولي بأن الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية في مجال بناء المؤسسات أظهرت كفاءة في توفير الخدمات الأساسية على الرغم من الظروف غير المواتية المتمثلة في حصار غزة

(٣٨) مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقتبسة من www.pscc.ps/down/PSCC%20.

(٣٩) مقتبسة من www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/CPI_1209_A.pdf، مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد التقرير.

(٤٠) انظر: السلطة الفلسطينية، ”فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة“، آب/أغسطس ٢٠٠٩، والخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية (٢٠٠٨-٢٠١٠).

والقيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية والغموض السياسي. وأكد البنك أيضا أنه على الرغم من صعوبة الوضع المالي الذي واجهته السلطة خلال الفصل الثاني من سنة ٢٠٠٩، فإنها واصلت تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بما فيها الحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بوظائف القطاع العام وتحسين الإدارة المالية العامة[٤١]. ومما يكتسي أهمية في هذا الصدد أيضا إنشاء نظام النافذة الواحدة – الملف الواحد بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية، بغرض تبسيط إدارة مختلف الضرائب وتحسين معايير السلع التي ينتجها القطاع الخاص الفلسطيني وتغليفها من أجل زيادة المبيعات. وشملت الإصلاحات الهيكلية أيضا لوائح جديدة في مجال التمويل البالغ الصغر، ترسخ ذلك التمويل باعتباره جزءا لا يتجزأ من القطاع المالي. إضافة إلى ذلك، أدى سن قانون جديد وشامل لتسجيل الشركات الى تيسير تسجيل مختلف أنواع الشركات[١٦].

٥٨ – ونجحت السلطة الفلسطينية أيضا إلى حد كبير في احتواء الإنفاق العام عن طريق السيطرة على الأجور في القطاع العام وإلغاء الدعم المالي للخدمات تدريجيا. غير أن تدمير الاقتصاد المحلي لغزة وهياكلها الأساسية له آثار خطيرة على الوضع المالي للسلطة الفلسطينية وعلى جهود الإصلاح الهيكلي واقتصاد الأرض المحتلة ككل، بسبب الحرمان من الإيرادات الضريبية والجمركية المتأتية من غزة، والعبء المالي لتوفير أموال الإغاثة وإعادة الإعمار في أعقاب الهجوم العسكري[٢١].

٥٩ – وساهم الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة بصورة مباشرة في زيادة عجز الميزانية المتكرر ليبلغ نسبة ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتجاوز المستوى المتوخى في الميزانية الأصلية لعام ٢٠٠٩ بخمس نقاط مئوية. واضطرت السلطة الفلسطينية إلى الاقتراض من المصارف ومراكمة المتأخرات وتعديل ميزانية عام ٢٠٠٩ لكي تأخذ في الحسبان الإنفاق الطارئ والآثار المالية المترتبة على الهجوم الذي شن على غزة[٢١].

٦٠ – وفي عام ٢٠٠٨، بلغ مجموع الواردات قرابة ٣,٨ بلايين دولار وردت نسبة ٧٢ في المائة منها من إسرائيل. وتظهر هذه البيانات اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل. وتحول إسرائيل السوق الفلسطينية إلى سوق ثانوية لمنتجاتها في الوقت الذي تقيِّد فيه إلى حد كبير الواردات الآتية من الأرض المحتلة[٤٢].

---

(٤١) World Bank, A Palestinian State in Two Years: Institutions for Economic Revival, 22 September 2009; and see http://web.worldbank.org.

(٤٢) مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقتبسة من www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/tejara_E_08.pdf.

٦١ - وبالنسبة للسلطة الفلسطينية، كان متوسط معدل إيرادات التخليص الجمركي الشهرية (على أساس الاستحقاق) خلال عام ٢٠٠٩ يناهز ٣٥٤ مليون شيكل إسرائيلي جديد. واحتُجز بصورة غير قانونية ثلث هذه الإيرادات بغرض تغطية تكاليف الكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات التي تقدمها إسرائيل. وكان متوسط حجم هذه المبالغ المخصومة شهرياً حوالي ١٢٤ مليون شيكل إسرائيلي جديد[٣٦].

الصحة العامة وانعدام الأمن الغذائي

٦٢ - نوعية عمل الدوائر الطبية في قطاع غزة آخذة في التدهور بسبب الحصار والانقسام الداخلي بين غزة ورام الله. وازداد العجز عن توسيع المرافق الصحية المتاحة نتيجة لنقص مواد البناء تعقيداً بسبب حالات انقطاع التيار الكهربائي المتكررة. وتتدهور قدرة المعدات الطبية على أداء وظائفها نظراً لعدم وجود إمكانات الصيانة وقطع الغيار[٤٣]. وأدى الحصار أيضا إلى تقليل ما هو متوافر من الأدوية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت نسبة ٢٤ في المائة من الأصناف المدرجة في قائمة الأدوية الأساسية ونسبة ١٨ في المائة من أصناف القائمة الأساسية للمستهلكات الطبية غير متوافرة في المخازن في قطاع غزة[٤].

٦٣ - أما في الضفة الغربية، فإن تشتُّت النظام الصحي نتيجة للاحتلال والقيود المفروضة على حركة الناس والبضائع في الضفة الغربية يعرقل على نحو خطير توفير الرعاية الصحية بكفاءة وفعالية، وخاصة لأولئك الذين يحتاجون إلى خدمات الرعاية المتخصصة في مستشفيات القدس الشرقية[٤٣].

٦٤ - ويتزايد الطلب على الخدمات الصحية الأولية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فقد كان العدد الإجمالي للاستشارات الطبية في قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٩ أعلى بنسبة ٥,٧ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٨[١٨]، وأعلى بنسبة ٥ في المائة في الضفة الغربية.

٦٥ - ويحدث معظم وفيات الرضع وهم حديثو الولادة، حيث يتركز العديد من هذه الوفيات في الأسبوع الأول من عمر الرضع. غير أنه ما زال من الممكن تقليل معدل وفيات حديثي الولادة إلى حد كبير، لا سيما في قطاع غزة حيث يفوق بنسبة ٣٠ في المائة مثيله في الضفة الغربية. والأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال حديثي الولادة هي الاختناق والالتهابات وانخفاض وزن المواليد. أما في ما يتعلق بوفيات الأمهات، فإن الأسباب الرئيسية هي التريف أثناء الولادة وبعدها، والالتهابات، وتسمم الحمل، وفقر الدم، والمخاض المتعسر[٤٣].

(٤٣) مساهمة منظمة الصحة العالمية.

٦٦ - وقد تسببت القيود الإسرائيلية المفروضة على الصيادين في غزة في تدني كمية الأسماك المتاحة لسكان غزة وجودتها وأنواعها، وهو وضع أدى بالفعل إلى تفاقم مشاكل سوء التغذية والفقر وانعدام الأمن الغذائي الحادة[٤].

٦٧ - واستناداً إلى تقرير عن الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والغذائي صدر عام ٢٠٠٩[٤٤]، يُقدر أن ما يقرب من ١,٦ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أي نسبة ٣٨ في المائة من السكان. ويوجد بينهم ٢٠٠ ٦٢٥ شخص ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية (٢٥ في المائة من سكان الضفة الغربية) و ٦٠٠ ٩٧٣ شخص في قطاع غزة (٦١ في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، يوجد ٣٠٠ ٢٦٩ شخص في الضفة الغربية (١١ في المائة) و ٩٥٠ ٢١٨ شخصا في قطاع غزة (١٦ في المائة) عرضة لانعدام الأمن الغذائي[٤٥].

٦٨ - والفقر هو السبب الرئيسي وراء ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي: فنسبة ٧١ في المائة من السكان تحصل على شكل واحد على الأقل من أشكال المساعدة، المساعدة الغذائية في غالب الأحيان. ويتجلى انعدام الأمن الغذائي في انخفاض استهلاك المنتجات الحيوانية، وخاصة اللحوم الطازجة ومنتجات الألبان، وكذلك بعض الخضروات. ودفع تدمير سبل العيش من جراء هجمة ''الرصاص المصبوب'' أيضا بنحو ١٤ في المائة من الأسر المعيشية إلى خفض نفقاتها، ومعظمها ما تنفقه على المواد الغذائية. وقلّل أكثر من نصف هذه الأسر المعيشية كمية ما تستهلكه من الأغذية وخفضت الغالبية العظمى منها نوعية تلك الأغذية. وقد يكون للتغيرات الطارئة على النظام الغذائي للأسر المعيشية عواقب سلبية على ما تتناوله من مغذيات دقيقة. وبينما يحافظ على المقادير كمية السعرات الحرارية نظرا للتحوُّل نحو المواد الغذائية الأساسية والأغذية الغنية بالطاقة (القمح/الخبز والفاصوليا والزيت والسكر)، فإن حالات نقص المعادن والفيتامينات قد تحدث ويمكنها أن تسبب تأخر النمو عند الأطفال الصغار، وانخفاض مقاومتهم للالتهابات، والمشاكل المرتبطة بالحمل. وقد أدت حالات نقص المغذيات الدقيقة إلى مستويات عالية من فقر الدم (٥٧ في المائة) بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٣٦ شهراً[٤].

---

(٤٤) Food and Agriculture Organization and the World Food Programme, *Socio - Economic and Food Security (SEFSec) Survey Report 2 - Gaza Strip, November 2009: Data collected by the Palestinian Central Bureau of Statistics (April-June 2007)* (www.apis.ps/dow-ments/socio-economic%20november%202009.pdf).

(٤٥) مساهمة برنامج الأغذية العالمي.

٦٩ - وخفضت الأونروا منذ نهاية آذار/مارس ٢٠٠٩ حجم المعونة الغذائية الطارئة في غزة إلى نحو ٦٥٠ ٠٠٠ حالة. وقدرت الأونروا التكلفة المالية لتلبية الاحتياجات الطارئة للاجئين بمبلغ ٤٥٦,٧ مليون دولار خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وبحلول نهاية العام، بلغ مجموع التعهدات المؤكدة لنداء الطوارئ الذي وجهته الوكالة ٣٢٤ مليون دولار، أي نسبة ٧١ في المائة من مجموع الاحتياجات[١٨].

الشباب والتعليم

٧٠ - لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يؤثر تأثيراً سلبياً على فرص حصول الشباب على التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء. فالقيود المفروضة على الحركة وبناء الجدار العازل في الضفة الغربية والعمليات العسكرية في قطاع غزة كلها عوامل تحول دون وصول التلاميذ والمعلمين إلى المدارس والأنشطة التعليمية الأخرى. ونتيجة لذلك، فقد ورد أن نوعية التعليم آخذة في التدني.

٧١ - وفي قطاع غزة، وبسبب نقص التمويل وارتفاع معدلات النمو السكاني، فإن نسبة ٨٩ في المائة من مدارس الوكالة تعمل على أساس الفترتين. وقد شهدت السنوات الأخيرة انهياراً في مستويات التعليم في مدارس الوكالة في قطاع غزة، حيث تفاقمت آثار نقص التمويل بسبب الحصار المستمر والقيود الأخرى وأعمال العنف التي تحدث بين الفينة والأخرى[١٨].

ثالثا - الجولان السوري المحتل

٧٢ - لا يزال الجولان السوري، الذي تبلغ مساحته قرابة ١ ٢٥٠ كيلومترا مربعا، تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. واعتبر مجلس الأمن في قراره ٤٩٧ (١٩٨١)، أن قرار الحكومة الإسرائيلية فرض قانونها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي. ولا يزال هذا الضم يؤثر كل يوم على حياة وحقوق الإنسان للمواطنين السوريين في الجولان السوري[٤٦].

٧٣ - ويعيش السكان السوريون العرب، الذين يقدر عددهم بـ ١٠٠ ٢١ نسمة، في خمس بلدات رئيسية، في حين أن ٠٠٠ ١٩ ساكن إسرائيلي يعيشون في ٣٣ مستوطنة[٤٧]. ومنذ عام ١٩٦٧ وحكومة إسرائيل تواصل توسيع مستوطناتها، على الرغم من القرارات المتجددة الصادرة عن الأمم المتحدة التي تدعو إسرائيل إلى الكف عن القيام بذلك.

---

(٤٦) International Labour Office, the situation worker of the occupied Arab territories, report of the director-general, International Labour office, 97th session, Geneva, 2008, appendix, para 94.

(٤٧) لجنة الصليب الأحمر الدولية (www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/israel-golan-update-291009?opendocument).

٧٤ - وخلال السنوات الماضية، أفادت التقارير بزيادة الاستثمارات في البنية التحتية السياحية في الجولان السوري المحتل. ففي عام ٢٠٠٩، شرعت وزارة الإسكان في خطة لزيادة عدد سكان مستوطنة كتسْرين من ٥٠٠ ٦ إلى ٠٠٠ ٢٠ نسمة خلال السنوات العشرين المقبلة. وأصدرت إدارة أراضي إسرائيل ١٤ مناقصة لتشييد مباني سكنية في المستوطنات[٤٨]. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، أقر البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) في القراءة الأولية مشروع قانون من شأنه منح مزايا ضريبية للإسرائيليين المقيمين في مرتفعات الجولان[٤٩].

٧٥ - وأفاد مكتب العمل الدولي بأنه لم تسجَّل أي تغييرات كبيرة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في ظروف العمل والفرص المتاحة للمواطنين السوريين في الجولان المحتل. ويعاني المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل من عدم توافر فرص العمل في مجتمعاتهم المحلية، وتنعدم آفاق التنمية الاقتصادية في تلك المنطقة. ولا يزال العمل في قطاع البناء الإسرائيلي هو الخيار الوحيد بالنسبة للكثيرين. ومع ذلك، يؤدي الاعتماد على المتعاقدين من الباطن للوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي إلى جعل العمال السوريين عرضة للممارسات الاستغلالية وانتهاكات لحقوقهم العمالية. وتتأثر السوريات بشكل خاص بسبب عدم وجود فرص العمل في الجولان السوري المحتل، خاصة منذ أن فُرضت قيود على وظائفهن وتنقلهن في المنطقة[٥٠].

٧٦ - وتقيِّد السياسات والتدابير الإسرائيلية، بما في ذلك الحصص المائية وخطط التعريفات التمييزية لصالح المستوطنين الإسرائيليين، وصول المواطنين السوريين إلى الأراضي والمياه. وهذا يقيِّد بشدة الأنشطة الزراعية للمواطنين السوريين، الذين يعتمدون عادة على هذه الأنشطة لكسب قوتهم[٥٠].

٧٧ - وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أفادت لجنة الصليب الأحمر الدولية بوجود ١٨ محتجزاً سورياً مسجَّلا في السجون الإسرائيلية[٥١]. وتؤكد الحكومة السورية أن محتجزاً واحداً على الأقل يعاني من حالة صحية قد تودي بحياته، وهو ما تتجاهله السلطات الإسرائيلية[٥٢].

---

(٤٨) الوثيقة A/64/516، الفقرة ٤٨.

(٤٩) صحيفة هارتس (www.haaretz.com/hasen/spages/1148860.html).

(٥٠) مكتب العمل الدولي، حالة العمال في الأراضي العربية المحتلة، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة السابعة والتسعون، التذييل، الفقرات من ٩٥ إلى ٩٨.

(٥١) لجنة الصليب الأحمر الدولية (www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/israel-golan-update-291009?opendocument).

(٥٢) انظر الوثيقة A/64/343، الفصل الثاني، مساهمة كوبا.

رابعا – الخلاصة

٧٨ – رحب الأمين العام، في رسالته إلى الاجتماع الدولي لدعم السلام الإسرائيلي – الفلسطيني الذي عقد في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، بجهود الإصلاح التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، التي تسعى إلى إرساء الأساس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي للدولة الفلسطينية. وقال إنه من الأهمية بمكان أن تواصل السلطة الفلسطينية دفع برنامج بناء الدولة هذا إلى الأمام وأن تسعى جاهدة في آن واحد إلى الوفاء بكامل التزاماتها الأخرى الواردة في خريطة الطريق. كما أعرب عن قلقه البالغ إزاء معاناة السكان المدنيين في قطاع غزة التي طال أمدها، قائلا إن ''الحصار المستمر أمرٌ غير مقبول وسيؤدي إلى نتائج عكسية، حيث يدمر التجارة المشروعة ويحرم منظمات الإغاثة والأمم المتحدة نفسها من وسائل البدء في أنشطة إعادة تعمير المنشآت المدنية''، وأدان استمرار إطلاق الصواريخ من غزة، التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين بصورة عشوائية. وفي الختام، خلص الأمين العام إلى القول إن المعالم الواضحة لإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وإنشاء دولة فلسطين التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن تتضمنها قرارات مجلس الأمن وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، مشدداً على أن الإرادة السياسية مطلوبة من قيادة الجانبين كليهما، إلى جانب تقديم دعم إبداعي من قبل أطراف ثالثة[٥٣].

(٥٣) البيان الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون إلى اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، قورة، مالطة، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠.